

ان اتحد فان اختلف عليه عالمان مختلفا في المذهب خير في العمل
 مما ساء منهما كما في زعم المذهب في قولي امامه عند فقد
 المرجحات وكما يتبين العاين الملتزم من هاهنا في العمل بجوابي
 عالمان من اهل مذهب حيث لم يتواغره في علم كما قاله من الحال
 ان الضعيف الذي رجحه بعض اهل الترجيح من المسألة ذات
 القويين والوجهين مثلا يجوز تقليده للعارف وغيره والضعف
 غير المرجح من ذكر يمتنع تقليده على العارف بالنظر في الأدلة
 والحق عن الاربع وغير العارف يجوز تقليده اذ لم يجد من يخبر
 بالمرجح والاربعين عليه العمل به ما لم يرد العمل بغيره واذ اختلف
 ترجيح غير الشيخين كما بنجر والحال الرملة وشيخ الاسلام
 زكريا والخطيب الشريفي وغيرهم كالعلامة بن زباد
 كان لغير العارف بالترجيح تقليد من شاء منهم وينبغي
 ذلك عند الله سواء قلده في العمل او في القضاء والافتكا كما
 قرره ذلك الكردي وغيره **تنبيه** علم من كلامهم
 ان من ارتكب مخالفا فيه فان قلده القابل لجله وكان ذلك
 القابل ممن يجوز تقليده فلا يخرج عليه عند الله تعالى
 وهذا هو الذي قال فيه العلماء لا يعاتب الله المتخلف من مخالفة
 عمل بها على قوله عالم وقال فيه الشافعي ان الله لا يعاتب
 على فعل اختلف العلماء فيه فان ذلك خلاف الإجماع كما قاله الامية
 وانما شرط ذلك ان يعلم القابل بذلك وانه من المجتهدين
 وانه من الذين يجوز تقليدهم ثم بعد ذلك كله يتلوه تقليد
 صاحيبان ابايترتب عليه تلتيق التقليد والالام بجز

فقال
 هذا هو الذي قال فيه العلماء لا يعاتب الله المتخلف من مخالفة عمل بها على قوله عالم وقال فيه الشافعي ان الله لا يعاتب على فعل اختلف العلماء فيه فان ذلك خلاف الإجماع كما قاله الامية وانما شرط ذلك ان يعلم القابل بذلك وانه من المجتهدين وانه من الذين يجوز تقليدهم ثم بعد ذلك كله يتلوه تقليد صاحيبان ابايترتب عليه تلتيق التقليد والالام بجز

اتفاق

هذا هو الذي قال فيه العلماء لا يعاتب الله المتخلف من مخالفة عمل بها على قوله عالم وقال فيه الشافعي ان الله لا يعاتب على فعل اختلف العلماء فيه فان ذلك خلاف الإجماع كما قاله الامية وانما شرط ذلك ان يعلم القابل بذلك وانه من المجتهدين وانه من الذين يجوز تقليدهم ثم بعد ذلك كله يتلوه تقليد صاحيبان ابايترتب عليه تلتيق التقليد والالام بجز

واستفد من ذلك فان كثيرين يظنون ان مجرد الاختلاف في
 يمنع العتاب عليه وليس كذلك لاجتماع وليس مجرد الاختلاف
 مسوغا للمحكوم على الفعل بل لابد من جمع شروط والتقليد
 السابقة وانما قلنا ممن يجوز تقليده لان كثير من المجتهدين
 الخراجين عن الائمة الاربعية لا يجوز تقليدهم الا ترى الى ما
 جاء عن عطاء من اباخنة الحواري للوطي وعن اخريين من
 تحلل المطلق بلانا وكذا ذلك من مذهب المجتهدين الشاذة
 التي كاد الاجماع ان يزعمه على خلافها فلهذا كلها لا يجوز تقليد
 رايها ومن قلدهم فهو اثم فاسق يجب ويعبر راجعا متحيزا
 فعله وبهذه انتهى لك خطأ من اطلق جواز تقليد غير
 الائمة الاربعية عطفيا **واما اصول الاعتقاد** الوجه
 على كل مكلف من ذكر وانثى وجونا عينا مع فتنها ولو بالاربعين
 الاجري **فالتقليد فيها ممتنع** لان كل من قلده في التوجه
 لم يكل ايما نه عن التردد **وانصح** على المعتمد من خلاف شهادته
لما في التقليد الجازم جزما قويا بحيث لو رجع المقلد بغيره اللاش
 لم يرجع المقلد بكسرها فيكفي ذلك في الاحكام الدينيوية
 فيسبح ويوم وتوكل ذبيحته ويرثه المسلمون ويرثهم وسيهم
 له ويدفن في مقابر المسلمين وفي الاحكام الاخرية ايضا فلا يخلد
 في النار وان دخلها قاله الى الحجة والجنة فهو مؤمن عام بترك
 النظر فان لم يكن المقلد جازما لم يكفه التقليد فيكون
 كافرا وقيل يكفي به التقليد مع العميات مطلقا **الذي**
 سواء كان المقلد جازما ولا **والله الموفق** فقد حكي الامدي
 اتفاق اصحاب على اتفاقهم المقلد وانه لا يبرح والقول

هذا هو الذي قال فيه العلماء لا يعاتب الله المتخلف من مخالفة عمل بها على قوله عالم وقال فيه الشافعي ان الله لا يعاتب على فعل اختلف العلماء فيه فان ذلك خلاف الإجماع كما قاله الامية وانما شرط ذلك ان يعلم القابل بذلك وانه من المجتهدين وانه من الذين يجوز تقليدهم ثم بعد ذلك كله يتلوه تقليد صاحيبان ابايترتب عليه تلتيق التقليد والالام بجز